وزير العمل والشئون الاجتماعية:

اهتمام بالغ من الوزارة لإيجاد حل يحفظ حقوق العمال المفصولين من بلكسكو

■ وزير العمل

■ المحامي عبدالله هاشم

كتب: جميل ميرزا:

اكد وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة على ان قضية العمال المفصولين من شركة البحرين لسحب الالمنيوم تحظى باهتمام بالغ من قبل جميع المسئولين بالوزارة وان الوزارة تبذل جهودها من اجل ايجاد حل يحفظ للعمال حقوقهم.

وقال في تصريح خاص لـ (الايام) لقد اجتمعنا امس الاول بعدد من العمال المفصولين بمشاركة وحضور ممثلي العمال في اللجنة العمالية المشتركة بالشركة وعدد من اعضاء اللجنة العامة لعمال البحرين حيث استعرضنا تطورات الاوضاع واكدنا على اهتمام الوزارة ومتابعتها لهذه القضية كما عقد يوم امس اجتماع مع المسئولين بالشركة حيث نقاشنا تطورات الموضوع وكيفية معالجته في ضوء اللقاءات والاجتماعات المكثفة التي تمت واضاف بانه سيعقد اجتماعا آخر يوم الثلاثاء القادم مع مجموعة من ممثلي العمال وعدد من اعضاء مجلس الادارة وادارة الشركة والوزارة لمناقشة اساليب معاجلة هذا الموضوع واضاف ان الوزارة تأخذ في الاعتبار بشكل اساسي مصلحة العامل واستقرار سوق العمل وقانونية الاجراء الذى اتخذ واسلوب تنفيذه وان هدفنا الرئيسي هو حماية مصلحة العامل وضمان عدم فقدانه لعمله وحصوله على عمل آخر.

وقال لكننا في نفس الوقت ايضا نحقق التوازن المطلوب في النظر بتفهم لموقف الشركة والظروف التي دعتها وفرضت عليها اتخاذ مثل هذه الاجراءات.

وذكر ان شركة بلكسكو من الشركات العريقة في البلاد ولها دور اساسي في التنمية الاقتصادية وفي العملية الصناعية في البلاد ولها ايضا انجاز مشرف فيها يتعلق بالبحرنة وتوظيف البحرينيين وهي حريصة كل الحرص على المحافظة على القوى العاملة الوطنية العاملة بها كما انها تنفق بسخاء في مجال التدريب وتنمية الموارد البشرية واعطت الفرص الكثيرة لابناء البلاد لتقلد المناصب والمسئوليات فيها بما في ذلك الادارة العامة بها ويقوم على ادارتها مواطنون بحرينيون لا يقلون غيرة ولا حرصا على مستقبل ابنائنا وعلى العمالة الوطنية.

وقال ان هذه المؤسسة تمر باعادة هيكلة لانظمتها وادائها وللاسف الشديد من بين الامور التي اضطروا الى التعامل معها قضية العمالة وتخفيف التكلفة ونحن الآن في اطار الحوار معهم على كيفية تحقيق ذلك باقل قدر من المصاعب للعمال الذين سيمسهم مثل هذا القرار.

واضاف نحن واثقون اولا من عمالتنا الوطنية وتفهمهم وادائهم ومن عطائهم ونؤكد لهم باننا نسعى بكل الحرص لحل مشكلتهم.

وقال انه بالرغم من ان هذه القضية من القضايا المتوقعة في المجتمع ولكنها تحظى باهتمام كبير من الجميع ونتمنى من الشركة ان تنظر الى الامر بمثل ما عرف عنها من اهتمام ورعاية للعمالة الوطنية.

وحول سؤاله عن تشكيل لجنة من الاطراف المعنية لحل هذه القضية قال الوزير الشعلة: ان الحديث لا يزال مستمرا مع جميع الاطراف واذا تم الاتفاق على ضرورة تشكيل لجنة فانها سوف تشكل لان الجميع يحاول بكل جهده وباخلاص لحل هذه القضية.

وفيما اذا كانت ادارة الشركة قد اخبرت الوزارة بنيتها في الاستغناء عن عدد كبير من عمالها قال انه كان هنالك اتصال مسبق شرحت خلاله الشركة الظروف المالية التي تمر بها وشرحت ايضا الاجراءات التي سيتم اتخاذها وكنا معهم في حوار حول الاجراءات التي سيتم اتخاذها.

وحول الخيارات المطروحة امام الوزارة قال «نتمنى ان تتمكن الشركة من اعادة النظر في هذا القرار واعادة العمال اذا كان ذلك لا يؤثر على ادائها او ارجاع اكبر عدد منهم والا في اسوأ الاحوال يجب ان يعطى العمال المفصولون تعويضا مجزيا وعادا لكي يتمكنوا من مواجهة الصعاب التي سوف تنتج عن فقدانهم للعمل.

ومن ناحيتنا نحن نجد ان هؤلاء العمال بشكل خاص من العمال المجدين المدربين والمهيئين للاستفادة منهم في القطاع الخاص.

وذكر الوزير بانه تلقى العديد من المكالمات من مؤسسات القطاع الخاص لعرض المساعدة وتوظيف هؤلاء العمال وقال لكننا لا نزال في مرحلة التباحث مع الشركة لارجاعهم لاعمالهم.

واكد الوزير على ثقته من ان هؤلاء العمال لن يفقدوا مصدر رزقهم سواء كان ذلك مع شركة بلكسكو او غيرها.

ومن جهة اخرى تجمع في مقر اللجنة العامة لعمال البحرين العمال المفصولين من الصباح الباكر وحتى ساعة متأخرة من الليل للوقوف على آخر التطورات في قضيتهم ونتائج ما تقوم به اللجنة العامة لعمال البحرين من اجتماعات ولقاءات مع الاطراف المعنية.

وعقد مساء امس اجتماع ضم ممثلي العمال في اللجنة العمالية المشتركة بشركة بلكسكو والعمال المفصولين حيث تم تدارس الخطوات اللاحقة التي سيتخذها العمال.

وذكر عدد من العمال ان حساباتهم لدى البنوك قد تم رفع الحجر عنها فيما عدى بنك واحد لا يزال موقفا الحسابات الخاصة بالعمال في الشركة لديه.

من جهة اخرى قال المحامي عبدالله هاشم ان قرار البنوك بايقاف حسابات العمال لا يعتبر قانونيا ومن حق العمال المطالبة بتعويض لما قد يعينهم من اضرار نتيجة هذا القرار الذى جاء نتيجة الفصل الفوري الذى قامت به الشركة.

وقال ان تجميد حسابات المودعين لدى البنوك لا يتم الا في حالة صدور حكم قضائي بذلك او في حالة افلاس المودع.

واضاف ان قانون العمل البحريني يلزم صاحب العمل اعطاء انذار لمدة شهر واحد على الاقل للعمال وذلك لترتيب العمال اوضاعهم المالية والبحث عن عمل آخر.

وذكر بان الشركة قد حققت ارباحا متتالية منذ انشائها في العام 1977 وعلى هذا الاساس بيعت للقطاع الخاص.

وقال ان عمال الشركة كانوا السبب الرئيسي وراء تحقيق الشركة لهذه الارباح وان الشركة قد قامت وتوسعت على اكتاف هؤلاء العمال الذين خدموا لاكثر من عشرين سنة فيها.

واضاف بان الزعم بان الشركة لا تحقق ارباحا كافية لا يسوغ تصفية 30 بالمئة من عمالها الوطنيين. واذا ما افترضنا من حيث المبدأ بان الشركة تمر باوضاع مالية صعبة «وذلك ليس صحيحا لان الشركة مازالت قائمة ولديها استراتيجية للتوسعة» ففي هذه الحالة يجب اتخاذ الاجراءات الاكثر انسانية كالتقليص من النفقات الادارية الاخرى والاستغناء اولا عن العمالة الاجنبية فلا يجوز صرف العمال البحرينيين عن العمل مادام هنالك عمال اجانب يعملون في نفس اعمال العمال البحرينيين.